١٩٨٨/٥٨ - تعزيز دور اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وأنشطة مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبرالوطنية في دعم البلدان النامية

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

اذ يعيد تأكيد قراريه ١٩٠٨ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ و ١٩١٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن تأثير الشركات عبر الوطنية على عملية التنمية وعلى العلاقات الدولية ،

واذ يلاحظ تقارير الامين العام المقدمة الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الرابعة عشرة (١٦) ،

واذ يلاحظ أيضا أهمية المساهمة التي تقدمها اللجنة ومركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في تعزيز الفهم لعمل الشركات عبر الوطنية وآثار أنشطتها على البلدان النامية المضيفة وعلى الحالة الاقتصادية الدولية ،

١ - يعيد تأكيد صلاحية ولايتي اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ومركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ؛

٢ - يؤكد على ضرورة قيام المركز بتدعيم الدور الذي يضطلع به في تعزيز قدرة البلدان النامية المضيفة في مجال معاملاتها مع الشركات عبر الوطنية ، بواسطة تقديم الخدمات الاستشارية الى تلك البلدان ، بناء على طلبها ، عن طريق برنامج المركز للتعاون التقني ، ويحث جميع الوكالات الممولة التابعة للامم المتحدة ، وبخاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، على التعاون الفعّال في انجاز تلك المهمة ؛

٣ - يطلب من المركز أن يواصل دراساته المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالاتجاهات والمحددات العالمية المتعلقة بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وبأثر هذه الاتجاهات وأثر وتوسع الشركات عبر الوطنية على البلدان النامية ؛

---

(١٦) أنظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٨ ، الملحق رقم ٧ (E/1988/17) ، المرفق الثاني .

٤ - يطلب من المركز أن يقوم ، في إطار مواصلة عمله في مجال الشركات عبر الوطنية في ميدان الخدمات ، بإعداد تقرير شامل بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات الملائمة في منظومة الامم المتحدة ، عن العلاقة بين البلدان النامية والشركات عبر الوطنية في مجال الخدمات من منظور البلدان النامية ؛

٥ - يعيد تأكيد أهمية مواصلته النظر في المسائل المتعلقة بأنشطة المصارف عبر الوطنية واستراتيجياتها المشتركة وبالاليات المختلفة المتصورة حاليا لتخفيف وطأة مشكلة الديون وتأثيرها المحتمل على حسابات رأس المال للبلدان النامية ؛ وينبغي في هذا الصدد أيضا النظر في مسالة توفير القدرة الفعالة للبلدان النامية المدينة على السداد ، أي القدرة التي تكفل لها استمرار اقتصاداتها في النمو بشكل مرض ؛

٦ - يدرك أن الديون غير الناجمة عن الإقراض المصرفي ، مثل قروض الموردين وائتمانات التصدير التي تديرها الشركات عبر الوطنية ، تهم البلدان النامية ، ويطلب من المركز أن يقوم بدراسة هذه الاشكال من الديون دراسة شاملة ، بهدف تقديم اقتراحات عملية بشأن طرق ووسائل جعل أنماط وشروط المدفوعات تتفق مع قدرة البلدان النامية على الدفع ومع عملية نموها وتنميتها ؛

٧ - يعرب عن القلق لأن بعض الشركات عبر الوطنية قد نقلت أعمالا وعمليات خطيرة بيئيا الى البلدان النامية ، ويطلب من المركز أن يكشف دراسته للاثر البيئي الناجم عن عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية ، وأن يقدم المساعدة التقنية الى البلدان النامية المضيفة ، بناء على طلبها ، لتضع سياسات ملائمة لحماية البيئة فيما يتعلق بعمليات الشركات عبر الوطنية ؛

٨ - يطلب من المركز أن يساعد في إعداد تقرير الامين العام المتعلق بالاتجار غير المشروع بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٢ ، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وفي سرعة نشر الإصدار الرابع من القائمة الموحدة للمنتجات التي حظرت الحكومات استهلاكها و/أو بيعها ، أو سحبتها ، أو قيدتها بشدة ، أو لم توافق عليها ؛

٩ - يطلب أيضا من المركز أن يدرس بأسلوب شامل دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نموا ، وأن يقدم تقريرا عنه الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الخامسة عشرة ؛

١٠ - يكرر التأكيد على ضرورة قيام المركز بتكثيف تعاونه التقني مع البلدان النامية المضيفة ، بناء على طلبها ، في مجال التعامل مع الشركات عبر الوطنية العاملة في ميدان الخدمات ؛

١١ - يكرر التأكيد أيضا على أهمية الاسراع في استكمال مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية ، ويطلب الى الامين العام أن يواصل تقديم مساعدته لرئيس الدورة الاستثنائية للجنة في تنفيذ المهام الموكلة اليه بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٧/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٧ ؛

١٢ - يطلب الى الامين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها الخامسة عشرة في إطار البنود الملائمة من جدول الاعمال .

الجلسة العامة ٣٩
٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨

٥٩/١٩٨٨ - الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة : المساواة والتنمية والسلم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكّر بقرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (١٧) ،

---

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم ، نيروبي ، كينيا ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.85.IV.10) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .